أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النّحاة المحدَثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم أنموذجا

علي بن فتاشة

جامعة امحمّد بوقرة، بومرداس الجزائر

a.benfettacha@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/08 تاريخ القبول: 2021/11/21

ملخّـص

تهـدف هـذه الورقـة إلى تسـليط الضـوء عـلى الجهـود التـي قدّمهـا المحدَثـون في خدمـة الـتراث النحـوي العـربي، خصوصـا مـن ناحيـة الكشـف عن النظريـات التـي أُسـس عليهـا صرحـه، والأنظمـة التـي تسـاهم في تحديـد وظيفـة الكلمـة داخـل التركيـب أو مـا يعـرف بالمعنـى النّحـوي، والمعنـى الوظيفـي، وقـد كان مـن أبـرز هـؤلاء تمـام حسـان صاحـب نظريـة تضافـر القرائـن المعروفـة، ومحمـد عبـد العزيـز عبـد الدايـم الـذي اسـتنطق الـتراث النحـوي وكشـف أنّ هنـاك أدلـة وأنظمـة أساسـية يمكـن أنْ تكـون كافيـة لوحدهـا في تحديـد المعنـى النحـوي، وهـي تتمثـل في العلامـة الإعرابيـة ونظـام العمـل النحـوي، وإذا غـاب الـدال الأسـاسي فهنـاك أدلـة مكملـة وأخـرى بديلـة تفـي بالغـرض في حـال غيـاب الأساسـية.

الكلمات المفتاحية:

المعنـى النحـوي – أدلـة – أنظمـة – المحدَثـون – تمـام حسـان – محمـد عبـد الدايـم.

المؤلف المراسل: علي بن فتاشة، البريد الالكتروني: a.benfettacha@univ-boumerdes.dz

Preuves pour déterminer le sens grammatical des Grammairiens contemporains Tamam Hassan et Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem comme modèle

Résumé

Cet article vise à mettre en lumière les efforts déployés par les Grammairiens contemporains au service du patrimoine grammatical arabe, notamment en termes de révélation des théories sur lesquelles son édifice a été fondé, et des systèmes qui contribuent à déterminer la fonction du mot au sein de la structure. ou ce qu'on appelle le sens grammatical, et le sens fonctionnel: il s'agit de Tammam Hassan, l'auteur de la théorie et synergie des indices, et Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem, qui a remis en cause l'héritage grammatical et révélé qu'il existe preuves et systèmes de base qui peuvent suffire à eux seuls à déterminer le sens grammatical, et ils sont représentés dans le signe syntaxique et le système de travail grammatical, et si le signifiant de base est absent, il y a des preuves complémentaires Et une autre alternative suffira en l'absence de la base.

Mots clés:

Sens grammatical - Preuves – Systèmes - Grammairiens contemporains - Tammam Hassan - Mohamed Abdel-Dayem.

The evidence for determining grammatical meaning of modern grammarians Tamam Hassan and Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem as a model

Abstract

This research aims to shed light on the efforts made by modern scholars in the service of the Arab grammaticفal heritage, especially in terms of uncovering the theories on which he founded his edifice, and the systems that contribute to determining the function of the word within the composition, which is known as the grammatical meaning, or the functional meaning. The most prominent of these are Tamam Hassan, the author of the well-known theory of synergy of clues, and Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem, who interrogated the grammatical heritage and revealed that there are evidence and basic systems that can be sufficient on their own to determine the grammatical meaning, which is represented by the syntactic sign and the grammatical work system, and if it is absent, there are complementary and other evidence An alternative will suffice in the absence of the core.

Keywords:

Grammatical meaning - Evidence - Systems - Contemporaries - Tamam Hassan Abdel Dayem.

مقدّمــة

بـذل النّحـاة المحدَثـون جهـودا كبـيرة في خدمـة الـتراث النحـوي العـربي؛ وقـد بـدأت هـذه الجهـود منـذ منتصـف القـرن التاسـع العـشر بإعـادة طباعـة الـتراث اللغـوي العربي المخطـوط كخطـوة أولى، ثـمّ بتحقيقـه وفـق منهـج علمـي كخطـوة ثانيـة، وكان لانتشـار الطباعـة في المنطقـة الفضـل الأول في ذلـك، وتلـت هاتـين الخطوتـين خطـوة ثالثـة وهـي إعـادة قـراءة الـتراث والكشـف عـن ذخائـره العلميـة التـي يتضمنهـا، ومحاولـة بنـاء نظريـات نحويـة جديـدة يـرى أصحابهـا أنّهـم يصححـون انحرافـا علميـا بـدا لهـم في النظريـة النحويـة القديمـة، كل ذلـك في ضـوء أحـد المناهـج اللسـانيات الحديثـة، وكان المنهـج اللسـاني الوصفـي هـو الـذي اتّـكأ عليـه معظـم مـن تصـدى لهـذه المهمـة.

ويـكاد يجمـع المحدثـون عـلى أنّ النّحـو العـربي قـام بالدرجـة الأولى عـلى فكـرة أو نظريـة العوامـل النحويـة؛ في إطـار تفسـير تفاعـل عنـاصر الجملـة مـع بعضهـا، وتقلـب أحـوال أواخرهـا تبعـاً لذلـك، ويشـير البعـض إلى أنّ بـين النّحـو ونظريـة العوامـل شـيئًا مـن الـتّرادف، وقـد نشـأت نظريـة العمـل مـع نشـأة النّحـو العـربي في محاولـة لتفسـير وتعليـل تغـيّر آخـر الكلمـة هـذا مـن جهـة ومـن جهـة أخـرى تحديـد المعنـى الوظيفـي لـكل عنـصر داخـل الجملـة؛ كالابتـداء والخبريـة والفاعليـة والمفعوليـة... إلـخ، وقـد شـنّ بعـض المحدَثـين هجومًـا عنيفًـا عـلى فكـرة العمـل النّحـوي وعدّوهـا الأسـاس في مشـكلات النّحـو، ودعـوا إلى إلغائهـا مـن أساسـها، لأنّ القدمـاء جعلـوا الإعـراب حكـماً لفظيـاً خالصـاً يتبـع لفـظ العامـل وأثـره، ولم يـروا في علاماتـه إشـارة إلى معنـى، ولا أثـراً في تصويـر المفهـوم أو إلقـاء ظـل عـلى صورتـه؛ وحاولـوا مـن جهـة أخـرى تقديـم تصـورات أو نظريـات تغنـي عـن القـول بفكـرة العامـل النّحـوي؛ الـذي جـاء لتوضيـح قرينـة لفظيـة واحـدة، وهـو قـاصر عـن تفسـير الظّواهـر النّحويـة والعلاقـات السّـياقية، ومـن أبـرز هـؤلاء نذكـر: إبراهيـم مصطفـى في كتابـه (إحيـاء النحـو) 1937م، وتمـام حسـان في كتابـه (اللغـة العربيـة معناهـا ومبناهـا) 1973م، ومحمـد عبـد العزيـز عبـد الدايـم في كتابـه (النظريـة اللغويـة في الـتراث العـربي) 2006م، الـذي رأى أنّ نظريـة العامـل تشـكل

نظاما من عدة أنظمة يتضمنها التراث النحوي.

وإذا بدأنا نبحث عن الأهداف الذي تطلّع لها القدماء والمحدَثون في دراساتهم النحوية للغة العربية الفصحى نجد أنّ في طليعتها هو تحديد المعاني الوظيفية للمفردات داخل التركيب؛ لأنّ مهمّة علم النّحو دراسة العلاقات بين الألفاظ داخل التركيب، لكن بيان هذه العلاقات ليس من السهولة بمكان؛ وليس علم الإعراب أو نظرية العامل كافية وحدها في الكشف عن مضمون هذا المعنى الذي اصطلح على تسميته حديثا بـ"المعنى النّحوي"، لذا اجتهد المحدثون في طرح اجتهادات حاولت أن تعطي قراءات جديدة للأنظمة التي تكشف عن المعنى النّحوي، بعضها ادعى أنّها نظريات جديدة ستكون بديلة عن نظرية العامل النحوي، وبعضها أقرّ أنّ ما يقدّمه من نظريات ما هو إلّا استقراء للتراث النّحوي واستنطاق له، وبيان موقع النظريات التقليدية بعضها من بعض بصورة أكثر وضوحًا وتنظيمًا.

كلّ ما تقدّم يقودنا إلى طرح التساؤلات التالية: ما المقصود بالمعنى النحوي عند القدماء والمحدثين؟ وما هي أدلة تحديده من وجهة نظر الطرفين؟ وما قيمة ما قدّمه المحدَثون من أدلة أو أنظمة تكشف عنه؟ وهل يمكن أن تكون بديلة عن نظرية الإعراب والعمل النّحوي؟

1- المعنى النحوي:

شاع في الدراسات النّحوية الحديثة استعمال مصطلح "المعنى النّحوي" وتعدّدت وجهات النظر حوله، بخلاف الدراسات اللغوية القديمة التي لم تستعمل هذا المركب الإضافي صراحة، وإنّما تناولت مفهومه بإشارات التلميح دون التصريح، حتى وإن كان عبد القاهر الجرجاني (ت471ه) قد بسط الحديث عن هذا المفهوم كما سنرى لاحقا.

1-1- مفهومه عند القدماء:

كان "المعنى" حاضرا في معظم المباحث النّحوية التي خاض فيها النحو العربي؛ فقد تم تقسيم الكلمة على أساس المعنى؛ فالاسم كلمة تدل على معنى من غير

اختصاص بزمان، والفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمان، والحرف لا يدل على معنى إلا مع غيره، والملاحظ على هذه التعريفات أنّ العامل المشترك بينها هو معيار دلالي؛ أي الدلالة على معنًى بشكل مباشر كما في الاسم والفعل، أو غير مباشر كما في الحرف (زوين، 1986، ص 166)، كما أطلق القدماء مصطلح "المعنى" على عدّة أشكال من المعاني؛ فتارة يراد به المعنى المعجمي، وتارة يراد به المعنى الدلالي، وتارة يراد به المقام (الموقف أو السياق)، وأخرى يراد به الوظيفة النّحوية أو ما يعرف بـ"المعنى النّحوي" في الدراسات الحديثة.

وما يعنينا هنا هو الشكل الأخير من المعنى وهو "المعنى النّحوي"، فالقدماء لم يستعملوا بصفة صريحة ومقصودة هذا المركب الإضافي في دراساتهم اللغوية، ولم يضعوا تعريفًا محدّدًا لمفهومه، ربّما لأنّه "لم يكن من التبلور بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قار" (المسدي و الطرابلسي، 1985، ص 136)؛ فسيبويه (ت180ه) استند في تصنيف أبواب الكتاب على المعاني النحوية التي يقوم عليها الكلام، وخير ما يعكس نظرية المعنى النحوي عنده إظهار العلاقة بين معاني النحو ووظائفها التي تبني عليها، ذلك "أن النحو دراسة العلاقة بين الأبواب، لا بين الكلمات، ويقول ابن مالك: وبعد فعل فاعل....إلخ، ولا يقول بعد "ضرب" محمد؛ لأنه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة" (حسان، 1994، ص 192)، ويتأكّد لنا هذا مع قول الزّجاجي (ت337ه) الذي جاء فيه: "إنّ الأسماء لما كانت تعتريها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" (الزجاجي، 1979، ص 69)؛ فالمعنى النحوي يمثّل وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، ونجد مفهوم المعنى النّحوي عند أبي سعيد السيرافي (ت368ه) قد تجاوز الحركات الإعرابية وتمييز الصواب من الخطأ، إلى أسرار بلاغية كالتقديم والتأخير، ففي المناظرة التي دارت بينه وبين "متى بن يونس" حول النحو والمنطق؛ يقول السيرافي: "معاني النحو منقسمة بين حركات

اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك" (التوحيدي، دت، ص 121)، أمّا ابن جني (ت392هـ) فنجده يقسم المعنى إلى ثلاث؛ لفظي وصناعي ومعنوي؛ ويستعمل مصطلح الدلالة المعنوية للتعبير عن المعنى النحوي، يقول: "فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى "قام" ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله" (ابن جني، 1999، ص 3/98)، فقد فرّقَ ابن جني بين المعنى النحوي والمعاني الأخرى؛ بتوضيحه للمعنى النّحوي؛ حيث يقول: "يقول النحويون إنّ الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك؛ ألا ترانا نقول "ضُرب زيد" فنرفعه وإنْ كان مفعولا به، ونقول "إنّ زيدا قام" فننصبه وإن كان فاعلا" (ابن جني، 1999، ص 1/184)، وذكر السيوطي (911ه) فيما نقله عن الفخر الرازي وأتباعه قولهم: "ليس الغرض من الوضع إفادة المعاني المفردة؛ بل الغرض إفادة المركبات والنّسب بين المفردات كالفاعلية والمفعولية وغيرهما" (السيوطي، دت، ص 14/1).

هذا المنهج هو الذي سار عليه نحاة العرب القدماء منذ سيبويه، وفي ضوئه نستطيع أن نفهم تسميتهم بعض الحروف بأنّها حروف زائدة؛ فالزيادة هنا ليست زيادة معنوية أو لغوًا؛ وإنّما هي معنى نحوي" (الراجحي، دت، ص 161)، وكانت فكرة المعاني النحوية من الأركان الأساسية في بناء نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني (ت471ه)، هذه النظرية التي انبت على العلاقات بين الألفاظ داخل التركيب، فـ"معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض" (الجرجاني، 1984، ص 05)، ويقصد بالتعليق كما يرى تمام حسان، إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة ما يُسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، فالفكر يتعلق بما بين معاني الكلم من العلاقات، "وليست هذه العلاقات إلا معاني النحو" (حسان، 1994، ص 186)، ويوضح الجرجاني مفهوم المعاني النحوية أو التعليق قائلا: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى

بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك" (الجرجاني، 1984، ص 55)، والكلم عنده ثلاث: اسم وفعل وحرف "وللتعليق فيما بينها طرق معلومة لا تخرج عن ثلاثة هي: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما" (الجرجاني، 1984، ص 52)، ومن هذا يظهر لنا أنّ الجرجاني هو أوّل من توسّع في الكلام عن المعنى النّحوي من القدماء، وكثيرا ما نجده يكرر عبارة "معاني النّحو" ويقرن بينها وبين "النظم" و"التعليق" ويستفيض في شرحها.

ومن خلال هذا العرض البسيط يتضح لنا أنّ النّحاة القدماء قد أدركوا مدلول "المعنى النحوي" وجاء عندهم مرادفا لمصطلح الوظيفة النحوية؛ التي "هي المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات" (النجار، 1994، ص 150)، فهو وظيفة الكلمة في التركيب، وقد شكل "المعنى النّحوي" منهجية نظروا من خلالها إلى تصنيف الأبواب النحوية؛ كالفاعل، والمفعول به، والحال، والتمييز والإضافة، والاستثناء والشرط، وأمثالها، وقد انتهج الجرجاني طريقا جديدًا للبحث النحوي؛ تجاوز فيه علامات الإعراب، وطرَح رؤية جديدة للنحو قوامها الكشف عن المعاني النحوية، فلكل وضع نحوي معنى خاص يضاف إلى المعني المعجمية للألفاظ، وقد أطلق على تأليف الكلام بمقتضى المعاني النحوية مصطلح النظم، ومبادرته هذه "بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب" (حسان، 1994، ص 18).

1-2- مفهومه عند المحدَثين:

إذا جئنا إلى المحدَثين ونظرتهم للمعنى النّحوي، فإنّنا نجدهم يتفقون في الإشادة بما قدّمه عبد القاهر الجرجاني حول المعاني النّحوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاولوا أنْ يَبْسطوا الكلام عن تصوراته ويبنوا عليها وجهتهم لمفهوم "المعنى النّحوي"، وأوّل من نجده يتطرق لهذا من المحدَثين هو (إبراهيم مصطفى) الذي رأى أنّ الجرجاني "رسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقًا جديدًا للبحث النّحوي، تجاوز

أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّنَ أنّ للكلام "نظمًا" وأنّ رعاية هذا النّظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنّه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النّظم لم يكن مفهمًا معناه، ولا دالًا على ما يراد منه" (مصطفى، 1992، ص 16)، وفي نظره كان يمكن أن تكون محاولة الجرجاني منصة تنطلق منها الأبحاث النّحوية المبنية على أساس المعنى، ولكن "جمهور النّحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النّحوية حرفًا، ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانًا لرأيه، وتأييدًا لمذهبه، وجعلوها أصولَ علمٍ من علوم البلاغة سموه "علم المعاني" وفصلوه عن النّحو فصْلًا أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها، وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنّها "معاني النّحو" فسموا علمهم "المعاني" وبتروا الاسم هذا البتر المضلّل" (مصطفى، 1992، ص 19)، وهكذا يتأسّف إبراهيم مصطفى على ضياع فرصة دراسة العربية على أساس المعنى، ولكنه في أبحاثه لم يعطينا تعريفًا واضحًا "للمعنى النّحوي"، وبقي يحوم حوله شأنه شأن القدماء.

أمّا (إبراهيم أنيس) فيرى أنّ ما يميّز المعاني النحوية عن بعضها يرجع إلى نظام الجملة العربية، والسياق الذي يرد فيه الكلام؛ يقول: "أما الذي يحدد معاني الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب مرجعه أمران: أولهما: نظام الجملة العربية والموضوع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، فالباحث في نحو لغة من اللغات يُعنى كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض، ويحاول التعرف إلى مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول منها، ثمّ مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية، فإذا اهتدى لكلّ هذا، فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة" (أنيس، 1978، ص 5، 6)، وهو يقول هذا الرأي في إطار إنكاره أنْ يكون للإعراب وعلاماته أي دور في تحديد "المعنى النحوي" وتجليته؛ ذلك أنّه يرى أنّ الإعراب قصة و"ما أروعها من قصة لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمّ حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر

القـرن الأوّل الهجـري أو الثـاني، عـلى يـد قـوم مـن صنـاع الـكلام نشـأوا معظـم حياتهـم في البيئـة العراقيـة" (أنيـس، 1978، ص 198)، فحسـب زعمـه ليـس للحـركات الإعرابيـة مدلـول، ولم تكـن لتحـدّد المعـاني في أذهـان العـرب القدمـاء، كـما يزعـم النّحـاة، بـل لا تعـدو أنْ تكـون حـركات يحتـاج إليهـا في الكثـير مـن الأحيـان لوصـل الكلـمات بعضهـا ببعـض، خصوصـا وقـد أشـار بعـض المتقدّمـين مـن تُقـاة العلـماء إلى هـذا التفسـير، منهـم قطـرب (ت206ه) والخليـل بـن أحمـد الفراهيـدي (ت170هـ).

إنّ إنـكار ظاهـرة الإعـراب في العربيـة، الـذي هـو مـن أهـمّ خصائصهـا، أمـر تفنّـده الشـواهد التاريخيـة؛ فقـد لاحـظ هـذه الظاهـرة وأدرك دورهـا في اللغـة علـماء العربيـة الأوائـل، فعُنُـوا بهـا، وضبطـوا قواعدهـا، وألّفـوا في ذلـك الكتـب، مُسـتندين إلى النّصـوص العربيـة الأصيلـة، متمثلـة في القـرآن الكريـم، والحديـث الشّريـف، وشـعر العـرب ومنثـور كلامهـم، ولم يشـكّ أحـدٌ منهـم في أصالـة ظاهـرة الإعـراب، كـما ينبغـي أن نفـرّق بشـكل واضـح بـين القـول بأصالـة الإعـراب وأنّـه جـزء مـن نظـام اللغـة العربيـة وبـين الاختـلاف في تعليـل وجـود الحـركات الإعرابيـة؛ فاختـلاف علـماء العربيـة في تعليـل مجـيء الحركات الإعرابيـة لا يعنـي أبـداً أنّ هـذه الحـركات ليسـت أصيلـة في كلام العـرب، فالتّعليـل عمليـة لاحقـة لتاريـخ وجـود الظاهـرة.

كـما أنّ إنـكار أي وظيفـة دلاليـة للحركـة الإعرابيـة رأي تفنـده كثـير مـن الدراسـات الجـادة؛ منهـا نظريـة "تضافـر القرائـن"؛ التـي تـرى أنّ "الحركـة الإعرابيـة" نـوع مـن أنـواع القرائـن اللفظيـة التـي تسـاهم في تحديـد "المعنـى النّحـوي" أو "المعنـى الوظيفـي" كـما يسـميه تمـام حسـان، وأصحـاب هـذا الاتجـاه يـرون أنّ الإعـراب يـدل عـلى معنـى، ويتضافـر مـع مجموعـة مـن القرائـن لتبيـان المعنـى، ويعـد (تمـام حسـان) أبـرز مـن أشـار إلى فكـرة "تضافـر القرائـن" في أداء المعنـى، وتبعـه في ذلـك (محمـد صـلاح الديـن بكـر) الـذي أكّـد أنّ الإعـراب قرينـة تسـهم وجملـة القرائـن في فهـم "المعنـى النّحـوي" والـدلالي للجملـة، إذ تقـوم كل قرينـة مـن القرائـن بـدور محـدد في الإبانـة عـن المعنـى (بكـر، 1981، ص 140)، ويـرى محمـد حماسـة عبـد اللطيـف، أنّ "المعنـى النّحـوي" هـو

المعنـى المكتسـب مـن الوظيفـة التـي يشـغلها كل عنـصر مـن عنـاصر الجملـة خـلال ارتباطـه بغـيره مـن العنـاصر المؤلّفـة لمجموعـة مـن العلاقـات، فـكل عنـصر في الجملـة سـواء أكان اسـمًا أم فعـلًا أم حرفًـا يـؤدّي وظيفـة معينـة، كـما أنّ الإعـراب لا يمكـن أن تتـم دراسـته بمعـزل عـن سـائر القرائـن التـي تسـهم في توضيـح العلاقـات المتشـابكة في نسـيج الجملـة، فقرينـة الإعـراب تمثـل وجهـاً مـن وجـوه تحديـد المعنـى النحـوي الـذي يترتـب عـلى تغيرهـا تغـير في الدلالـة (حماسـة عبـد اللطيـف، 1996، ص 16)، والإعـراب "أوضـح تلـك الوسـائل وأقواهـا في الدلالـة عـلى نـوع الوظيفـة المـراد تحديدهـا، لذلـك أولاه نحـاة العربيـة اهتمامهـم، فكانـت وسـيلتهم التـي لا يلتفـت إلى غيرهـا إلا إذا دعـت الحاجـة وتعـددت الاحتـمالات" (النجـار، 1994، ص 164).

والمعنـى النّحـوي هـو "الـذي يتحقـق مـن خـلال وظيفـة المفـرد في الجملـة، فالجملـة إطـار معنـوي مركـب واسـع يتضمـن مفـردات ذات وظائـف" (المسـدي والطرابلـسي، 1985، ص 142)، وهـو كـما يقـول حلمـي خليـل: "محصلـة العلاقـات القائمـة بـين الكلمات في الجملـة، وهـو مـا تـدل عليـه الكلمـة باعتبارهـا رمـوزاً للأشـياء والأحـداث والأفـكار، كـما يمثلهـا المتحـدث باللغـة، فمثـلاً: كلـمات مثـل: كـرة، ولـد، ضرب، لهـا معنـى معجمـي نجـده فيـما بـين أيدينـا مـن المعاجـم، ولكـن مثـل هـذه الكلـمات ليـس لهـا معنـى نحـوي، حتـى توضـع في تركيـب معـين بطريقـة معينـة، حيـث يكشـف هـذا التركيـب عـن طبيعـة العلاقـات النحويـة بينهـا" (خليـل، 1993، ص 104)، والمعنـى النحـوي عنـد أحمـد نعيـم الكراعـين هـو "الدلالـة النّحويـة" Gramatical Meaning وهي "النسـب أو العلاقـات القائمـة بـين مواقـع الكلـمات في الجملـة" (الكراعـين، 1993، ص 98)، كـما ميّـز الكراعـين بينهـا وبـين أنـواع الدلالـة الأخـرى؛ وهـي الصوتيـة، والصرفيـة، والاجتماعيـة "السـياقية"، والمعجميـة (الكراعـين، 1993، ص 103).

ولعـلّ أجمـل مـا قدّمـه المحدَثـون بخصـوص "المعنـى النّحـوي" أنّهـم سـعوا إلى تحديد الوسـائل التـي تبيّنـه، فحصرهـا بعضهـم في "الحالـة الإعرابيـة، والرتبـة أو الموقـع، والمعنـى المعجمـي، والفواصـل الصوتيـة" (سـوب لي، 1998، ص 142)، في حـين أنكـر البعـض أي

دور للمعنى المعجمي في تحديده "ففي العربية تلعب العلامة الإعرابية، والرتبة والصيغة والتضام والإلصاق، مثلاً، دوراً بارزاً في تحديد الباب النحوي أو الوظيفة النحوية، وبالتالي في تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم" (حسان، 1994، ص 189).

2- أنظمة تحديد المعنى النحوي عند المحدَثين:

إذا كان "المعنى النّحوي" في مفهوم القدماء والمحدَثين هو وظيفة المفردة في الجملة، وهو معنى الأبواب النحوية كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه...إلخ، إلّا أنّ المحدَثين تميّزوا عن القدماء بمحاولاتهم التي سعت لضبط مصطلحه وتحديد مفهومه وتميزه عن أنواع المعنى الأخرى؛ كالمعجمي والدلالي والصرفي؛ وأهمّ شيء هو تجاوزهم لنظرية العامل في تحديده، إلى الكشف عن الأدلة أو الأنظمة التي ربما أدركها القدماء ولكنهم لم يضبطوها وفق منهج واضح؛ فكانت عبارة عن تفسيرات لم تخرج من تحت مظلة العمل النّحوي، ومن تلك النظريات أو القراءات الحديثة التي اخترناها نظرية تضافر القرائن لتمام حسان، ونظرية الأنظمة الأساسية والمكملة والبديلة لمحمد عبد العزيز عبد الدايم.

2-1- نظرية تضافر القرائن لتمام حسان:

تناول تمام حسان موضوع (القرائن النّحوية)، وخصّص لها فصلاً من بين ثمانية فصول في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ولم يُطلق على ما طرحه مصطلح النّظرية، بل إنّ الدّارسين اختلفوا واضطربوا في تحديد العنوان المناسب الذي يتلاءم مع مصطلح القرائن لدى تمام؛ فنجد عندهم "نظرية التعليق" و"نظرية القرائن النّحوية" و"نظرية تضافر القرائن" و"منهج القرائن النّحوية" و"فكرة القرائن" و"فكرة تضافر القرائن" و"مدرسة تضافر القرائن" (العارف، 2002، ص 18)، وقد جاءت فكرة القرائن لتمام من خلال اطّلاعه وتدقيقه النّظر في التّراث النّحوي العربي، الذي وجد فيه ما لا حاجة للنّحو به؛ نحو نظرية العامل التي عدّها خرافة، ثمّ تلمّس في التّراث ما يمكن الاهتداء به، ليجد في فكرة "النّظم" عند الجرجاني (ت471هـ) وما يحيط بها من تفسيرات مُعيناً على فهم نظام العربية

النّحـوي أحسـن فهـم، ففكـرة القرائـن لم تكـن مـن اختلاقـه؛ بـل كانـت نتيجـة قـراءة واعيـة للـتراث حيـث "التقـط الخيـط بمهـارة بارعـة وجذبـه في رفـق فانجذبـت بقيـة الخيـوط المتشـابكة مـع الخيـط الدّقيـق الـذي لم يحكـم القدمـاء نسـجه مـن جديـد، فكانـت نظريـة القرائـن النّحويـة" (حماسـة عبـد اللطيـف، 1984، ص 183).

ونظريـة النّظـم تقـوم عـلى أنّ الكلـمات لمّـا تكـون خارجـة عـن السّـياق فإنّهـا لا تـؤدّي معنـى تامـاً؛ وإنّمـا تحتـاج إلى أمـر مهـم حتـى تجعـل المتكلّـم يوصـل مـا يقصـده، وقـد تمثّـل هـذا الأمـر في عمليـة النّظـم التـي بيّنهـا الجرجـاني في قولـه: "معلـوم أنّ ليـس النّظـم سـوى تعليـق الكَلِـم بعضـاً ببعـض، وجَعْـل بعضهـا بسـبب مـن بعـض" (الجرجـاني، 1984، ص 04)، وهـو بهـذا يؤكّـد عـلى أثـر العلاقـات السّـياقية في التّركيـب وفي المعنـى أيضـاً، وقـد اسـتخدم الجرجـاني أربـع مصطلحـات لبيـان فكـرة النّظـم؛ وهـي: النّظـم، والبنـاء، والترتيـب، والتّعليـق، وقـد حـاول تمـام حسـان بيـان مقصـود الجرجـاني مـن كلّ مصطلـح، ومـا يعنينـا في موضوعنـا هـو المصطلحـين الأوّل والرّابـع؛ فـالأوّل – وهـو النّظـم- فقـد شرحـه تمـام بأنّـه تصـوّر العلاقـات النّحويـة بـين الأبـواب؛ كتصـوّر علاقـة الإسـناد بـين المسـند إليـه والمسـند، وتصـوّر علاقـة التّعديـة بـين الفعـل والمفعـول بـه، وتصـوّر علاقـة السّـببية بـين الفعـل والمفعـول لأجلـه، وهلـم جـرا، أمّـا الثّـاني –وهـو التّعليـق- فهـو "إنشـاء العلاقـات بـين المعـاني النّحويـة بواسـطة مـا يُسـمّى بالقرائـن اللفظيـة والمعنويـة والحاليـة" (حسـان، 1994، ص 188).

العلاقـة التـي تربـط نظريـة النّظـم بمفهـوم القرائـن تتمثّـل في أنّ هـذه الأخـيرة تُشـير إلى العلاقـات النّاشـئة مـن تركيـب المفـردات بعضهـا ببعـض، ونظريـة النّظـم لم تخـرج عـن هـذا المعنـى؛ فهـي تقـوم عـلى ربـط الكلـم مـع بعضهـا بعضـا، انطلاقـاً مـن المعنـى الـذي يقصـده المتكلّـم، وقـد أدرك تمـام مـدى علاقـة الأفـكار التـي بَيّنهـا الجرجـاني في نظريـة النّظـم بنظريتـه في القرائـن النّحويـة، فـراح يُشـيد بها ويسـهب في شرحهـا، وحاول أن يربـط بـين التعليـق عنـد الجرجـاني بـدور القرائـن عنـده؛ فقـال: إنّ "التّعليـق يُحـدّد بواسـطة القرائـن معـاني الأبـواب في السّـياق ويفـسّر العلاقـات بينهـا" (حسـان، 1994،

ص 189)، وقال: "وفائدة القول بالاعتماد على القرائن في فهم التّعليق النّحوي أنّه ينفي عن النّحو العربي كلّ تفسير ظنّي أو منطقي" (حسان، 1994، ص 232)، وقال: ""فكرة القرائن" توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التّعليق النّحوي، معنويها ولفظيها" (حسان، 1994، ص 232)، فخلاصة النّحو -عند تمام- تكمن في كلمتان هما (قرينة وتعليق)؛ وقسّم قرائن التّعليق إلى قسمين؛ هما: (قرائن مقالية- قرائن حالية)، وأهمّ القرائن هي (القرائن المقالية) نظراً لأنواعها المتعدّدة، وللدّور الكبير الذي تلعبه في تحديد المعنى الوظيفي للتّركيب، فكان أهمّ ما في نظريته هو القسم الذي عقده لقرائن التّعليق، وقسّمه إلى قرائن معنوية (درس فيها جميع الوظائف النّحوية)، وقرائن لفظية (درس فيها جميع العلامات النّحوية).

- **القرائن اللفظية:** وهي في جملتها مستمدّة من مبانٍ صوتية وصرفية؛ "إذ إنّ النّحو نظام من المعاني والعلاقات التي لا تجد تعبيراً شكلياً عنها إلاّ فيما يقدّمه الصّرف لها من المباني والقرائن اللّفظية" (نفسه، ص135)، والصّرف بدوره يعتمد على ما يقدّمه له النّظام الصّوتي للغة من وحدات؛ ويضمّ هذا النّوع: العلامة الإعرابية، والرّتبة، والصّيغة، والمطابقة، والرّبط، والتضام، والأداة، والنّغمة.

- **القرائن المعنوية:** التي من خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النّحوي؛ ويضمّ هذا النوع: قرائن الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية (وتحت كلّ نوع من هذه الأنواع فروع)، والإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر، أو الفعل وفاعله نائب فاعله...إلخ.

ويرى تمام أنّ للقرائن المقالية -بنوعيها- دورا في تحديد المعنى؛ وأنّ المسؤول عن توضيح عملية التّعليق وتحديد المعنى الوظيفي للتّركيب ليس قرينة بذاتها وإنّما مجموعة من القرائن تتحدّد بحسب طبيعة كلّ تركيب وتكوينه، وتتضافر معاً في أداء هذه الوظيفة؛ وهنا يظهر الفرق بين تصوّر المؤلّف لعملية التّعليق، وتصوّر النّحاة لها؛ فهُم قد اعتبروا العلامة -أو القرينة- الإعرابية وحدها كفيلة ببيان المعنى الوظيفي لمكونات التّركيب، ومن ثمّ ركّزوا جهودهم في تتبّع "العوامل" التي

أسـندوا إليهـا تحديـد هـذه القرينـة (حسـان، 1994، ص 206، 207)، ويوضّـح المؤلّـف فكـرة تضافـر القرائـن أكـثر، فيذكـر أنّ الكشـف عـن العلاقـات السّـياقية (أو التّعليـق كـما يسـمّيه عبـد القاهـر) هـو الغايـة مـن الإعـراب؛ فـإذا طُلـب إلينـا مثـلاً أن نعـرب (زيـد) في مثـل (ضرب زيـد عمـراً) نظرنـا في (زيـد) فنلاحـظ مـا يـأتي:

- أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)
- أنّه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)
- أنّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق)
- أنّ تأخّره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة)
- أنّ الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)
- أنّ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

وبسـبب كلّ هـذه القرائـن نصـل إلى أنّ (زيـد) هـو الفاعـل، وهكـذا الأمـر مـع بقيـة الكلـمات، وهنـاك أمـر مهـم يسـتتبع القـول بالقرائـن واختيارهـا بديـلاً للقـول بالعوامـل؛ أنّنـا سـنكتفي في تحليـل الكلـمات المعربـة بقولنـا مرفـوع أو منصـوب أو مجـرور أو مجـزوم فقـط، دون قولنـا مرفـوع بكـذا، بـل يمكننـا كذلـك -إذا أردنـا- أن نقـول مثـلاً: "مرفـوع عـلى الفاعليـة" و"منصـوب عـلى المفعوليـة" وهلـمّ جـرا.

كـما يترتـب عـلى القـول بـ"تضافـر القرائـن" مـن أنّ بعـض القرائـن قـد يغنـي عـن بعـض عنـد أمـن اللّبـس، باعتبـار أنّ أمـن اللبـس -في أيّ لغـة- غايـة لا يمكـن التّفريـط فيهـا؛ فالقرينـة تسـقط عنـد إغنـاء غيرهـا عنهـا، وفي إدراك هـذه الحقيقـة تفسـير لكثـير مـمّا عـدّه النّحـاة مسـموعاً يحفـظ ولا يقـاس عليـه، أو عـدّوه شـاذاً أو قليـلاً أو نـادراً أو خطـأ، وهـذا نتيجـة وقوعهـم ضحايـا لاهتمامهـم الشّـديد بالعلامـة الإعرابيـة حـين رأوا النّصـوص العربيـة تُهمـل الاعتـماد عـلى قرينـة الحركـة أحيانـاً فتضحـي بهـا لأنّ المعنـى واضـح بدونهـا اعتـماداً عـلى غيرهـا مـن القرائـن المعنويـة واللفظيـة؛ ومـن أمثلـة ذلـك: قـول العـرب: (خـرق الثّـوبُ المسـمار)، و(هـذا جحـر ضـبٍ خـربٍ)، و(مـا رأيتـه مـذ يومـان)، وقولـــــه تعـالى: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـاحِرَانِ﴾ [طـه: 63] (حسـان، 1994، ص 233،

235، 240)، وكذلك (حسان، 1979، ص 53)، يضاف إلى هذا، أنّ الاعتماد على القرائن في فهم التّعليق النّحوي، ينفي عن النّحو العربي كلّ تفسير ظنّي أو منطقي لظواهر السياق، وكلّ جدل من نوع ما لجّ به النّحاة حول أصالة بعض الكلمات في العمل، وحول قوّة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله، ممّا ازدحمت به كتب النّحو دون طائل من ورائه (حسان، 1994، ص 232، 233).

وأهمّ وأخطر عمل تقدّمه لنا نظرية تضافر القرائن -حسب تمام- هو القضاء على خرافة العمل النّحوي؛ يقول: "وفي رأي -كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال- أنّ التّعليق هو الفكرة المركزية في النّحو العربي، وأنّ فهم التّعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية؛ لأنّ التّعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التّحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفية النّحوية" (حسان، 1994، ص 189)؛ فقد اتجه النّحاة إلى القول بالعامل النّحوي لإيضاح قرينة لفظية واحدة فقط؛ هي العلامة الإعرابية؛ فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النّحوية؛ لأمور منها (حسان، 1994، ص 231):

- أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الكلمات.

– أنّ الحركة الواحدة تدلّ على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

وهو يرى أنّ الاتّكال على العلامة الإعرابية -باعتبارها كبرى الدّوال على المعنى- ثمّ إعطاءها أكبر الاهتمام ما دعا النّحاة إلى أن يبنوا نحوهم كلّه عليها، عملٌ يتّسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص، ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابية أن أطلقوا على تحليل النّص تحليلاً نحوياً اسم "الإعراب"، وإذا كان العامل النّحوي قاصراً عن تفسير الظّواهر النّحوية، والعلاقات السّياقية جميعها، فإنّ "فكرة

القرائـن" تـوزّع اهتمامهـا بالقسـطاس بـين قرائـن التّعليـق النّحـوي (معنويهـا ولفظيهـا) ولا تعطـي للعلامـة الإعرابيـة منهـا أكـثر مـمّا تعطيـه لأيـة قرينـة أخـرى مـن الاهتـمام.

نظريــة أو فكــرة تضافــر القرائــن، قــد تضمّنــت أفــكار مُبتكــرة وجريئــة، جعلــت الدّارسـين يحجمـون -لفـترة مـن الزّمـن- عـن نقدهـا وتلمـس نقـاط ضعفهـا، إلاّ أنّ الإحجـام لم يـدم طويـلاً؛ فبعـد مـا يقـارب عقـد مـن الزّمـن بـدأت تظهـر دراسـات تشـيد بهـا وأخـرى تقـدح فيهـا، وهـذا كلّـه وإن دلّ فإنّمـا يـدل عـلى قيمـة وقـوّة تماسـك نظريـة المؤلّـف؛ التـي تعتـبر بحـق -كـما ذكَـرَ صاحبُهـا- أخطـر وأجـرأ محاولـة شـاملة لإعـادة ترتيـب الأفـكار اللغويـة تجـري بعـد سـيبويه وعبـد القاهـر، ورغـم أنّ المؤلّـف اسـتطاع أن ينظّـم الـتّراث النّحـوي تنظيـماً جديـداً، أهـمّ مـا فيـه هـو إضعـاف مـا كان للإعـراب مـن قيمـة (لأنّـه شـكلي لفظـي ليـس لـه فضـل)، وإحـلال المعنـى محلّـه؛ وبهـذا فُقِـد مـن كتابـه أبـواب المرفوعـات والمنصوبـات والمجـرورات، ولم تعـد الهيـكل الـذي يقـوم عليـه بنـاء الكتـاب النّحـوي، غـير أنّنـا إذا أمعنـا النّظـر وتثبّتنـا في قرائـن التّعليـق المعنويـة التـي كانـت أسـاس التّبويـب النّحـوي عنـده، وجدنـا أنّ قرينـة الإسـناد (وفيهـا المسـند والمسـند إليـه) وقرينـة التّخصيـص (وفيهـا المفاعيـل والتّمييـز والحـال) وقرينـة النّسـبة (وفيهـا الإضافـة إلى الاسـم وإلى الحـرف) وقرينـة التّبعيـة (وفيهـا التّوابـع مـن نعـت وعطـف وتوكيـد وبـدل)؛ هـي أبـواب المرفوعـات والمنصوبـات والمجـرورات والتّوابـع قـد تنكّـرت بـزي جديـد، أقـرب إلى المفهـوم التّقليـدي للنّحـو منـه إلى المفهـوم الألسـني (الشريـف، 1979، ص 217، 218)، فانحـصر تجديـده في محاولـة التّأليـف بـين الـتّراث النّحـوي والبلاغـي.

يضـاف إلى ذلـك أنّ مبـدأ "تضافـر القرائـن" يمكـن أن ينتفـع بـه المـرء عـلى مسـتوى التّفسـير، لكنّـه سـيجد صعوبـة بالغـة في الانتفـاع بـه عـلى مسـتوى اسـتخدام اللغـة؛ فالاتّـكاء عـلى المعنـى وقرينـة العلامـة الإعرابيـة أجـدى، مـن حيـث سـهولة التّواصـل، مـن الاتّـكاء عـلى عـدد كبـير مـن القرائـن يحتـاج المـرء معهـا إلى تثبّـت وأنـاة لا يحتملهما التّواصـل الشّـفهي (عطـا، 1992، ص 320)، وهـذا يعنـي أنّ نظريـة "تضافـر القرائـن"

يَصعُب توظيفها على المستوى التّعليمي؛ لأنّ ما قامت عليه النّظرية من قرائن متعدّدة ومتشعبة، تدخل المتعلّم في دوامة يصعب معها الوصول إلى المعاني النّحوية بيسر، وذلك إذا ما قورنت بنظرية العامل التي تُوصل للمعنى عن طريق قرينة واحدة؛ وهي العلامة الإعرابية، والتي لا ترهق المتعلّم، وواضحة غاية الوضوح.

ومع هذا تبقى نظرية "تضافر القرائن" من أهمّ المحاولات وأبعدها أثراً، لفهم النّظام اللغوي للعربية؛ ذلك أنّها من أبدع الدّراسات في مسيرة النّحو العربي، كما حوّلت الدّرس النّحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثّل في الإعراب القائم على فكرة العامل، إلى منهج القرائن الذي يضع المعنى في المقام الأوّل.

2-2- نظرية الأنظمة (الأساسية والمُكمِّلَة والبديلة) لمحمد عبد العزيز عبد الدايم:

خصّص محمد عبد العزيز عبد الدايم الفصل الخامس من كتابه (النظرية اللغوية في التراث العربي) للنظرية النحوية في التراث؛ فبيّن أولا الظاهرة النّحوية، ثمّ الأنظمة النحوية للعربية، وتجليات النظرية النّحوية الأساسية وغير الأساسية مُكملة أو بديلة، ويقر المؤلِّف أنّ ما قدّمه إنّما هو قراءة للنظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي، لتقديم جملة واسعة من النظريات الخاصة بمختلف فروع الدرس اللغوي في التراث العربي؛ من أصوات إلى صرف ونحو ومعجمية، يقول: "هذه النظريات إنّما هي صنيع النحاة أنفسهم، وأنّ ما يقوم به هذا البحث هو مجرّد استنطاق التراث بها، وبيان موقع بعضها من بعض؛ وذلك بتنظيمها وتصنيفها، إلى نظريات أساسية وتكميلية وبديلة... وهو لا يدّعي لنفسه أكثر من الانتقال بمفاهيم التراث من صورة المفاهيم التي لم تُجمع في إطار واحد، ولا بُيّنت علاقة بعضها ببعض إلى صورة أكثر وضوحا وتنظيما" (عبد الدايم، 2006، ص 195)، وهو يُشبِّه عمله هذا بعمل نحاة القرن الرابع الهجري حين انتقلوا بصورة العلل والتفسيرات اللغوية المختلفة من ورودها متناثرة غير مجموعة إلى صورة أخرى أكثر اكتمالا؛ بَسَط النحاة الحديث عنها وصنفوها وأفردوا لها كتبا مستقلة.

وفي خضم عرض قراءته للتراث يتطرق عبد الدايم لمحاولة تمام حسان في كتابه

(اللغة العربية معناها ومبناها) ويرى أنّها أبرز عمل في العصر الحديث أراد الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية، ولا نكاد نجد محاولة غيرها تعرّضت للظاهرة النحوية وللتنظير النحوي على هذا النّحو الشامل، ولكنه لا يوافقه في كثير من تصوراته أو قراءاته؛ منها أنّ العلاقات لا تعني شيئا مخالفا للمعاني؛ فعلاقة الإسناد تعني ما يعنيه الإسناد الذي استفيد من تركيب الكلمتين معا على جهة الإسناد، كما تعني علاقة الإضافة معنى الملكية، كما لا تنفصل دلالة الفاعلية عن دلالة الإسناد، فالفاعلية ناتجة عن علاقة إسناد فعل للفاعل؛ أي إنّ الفاعل ليس أكثر من تطبيق من تطبيقات الإسناد، ومن جهة أخرى لسنا بحاجة أن نشقق المعنى فنتحدّث عن معان نحوية عامة وأخرى خاصة؛ لأننا لسنا بصدد تصنيف المعاني النحوية؛ وإنّما بصدد تقديم الجوانب العامة للظاهرة النحوية التي يمثل المعنى النحوي أحدها... فالحديث عن نوعين من المعنى النحوي نذكرهما معا مع غيرهما من جوانب الظاهرة النحوية يعني أنّنا رفعنا القسمين الفرعيين للمعنى ووضعناهما جنبا إلى جنب مع الجوانب الرئيسة الأخرى؛ وهو أساس مهم في التصنيف يقتضي جمعهما معا؛ فمراعاة الشبه تجعل منهما شيئا واحدا، يعني ما سبق أنه يرى اندماج الجوانب الأربعة المتمثلة في المعنى النحوي الخاص والمعنى النحوي العام والعلاقات النحوية والقيم الخلافية في جانب واحد هو جانب المعنى النحوي... وتقابل الجانب الآخر الذي يتمثل في الوحدات النحوية بسماتها المختلفة (عبد الدايم، 2006، ص 206، 207).

ويؤكّد على أنّه لا ينبغي أنْ ننظر إلى (الإعراب، والمطابقة، والرتبة، والتضام) بوصفها قرائن على "المعنى النحوي"؛ فإنّ ذلك اختزال لوظيفتها في اللغة؛ إذ إنّها في الحقيقة أنظمة لا ترد بوصفها قرائن على نحو مطرد، فالإعراب علامة على "المعنى النحوي"، وليس قرينة له بالمرة، كما أنّ ما عداه يرد قرائن بنسبة لا تتجاوز ثلث مرات وروده في اللغة، فهو يرى أنّها أنظمة لغوية في المقام الأوّل وقرائن بصفة عارضة، فقصر دورها على كونها قرينة يعد إخلالا بتصورها على

نحـو كامـل ودقيـق، كـما ينطـوي هـذا الأمـر عـلى عـودة إلى مـا فـرّ منـه؛ وهـو رؤيـة الظاهـرة النحويـة مـن خـلال علامـة الإعـراب؛ إذ لا يزيـد ذلـك إلا بأنّـه جعـل الكشـف عـن "المعنـى النّحـوي" منـوط بعـدد مـن القرائـن لا بمجـرد علامـة الإعـراب، ولا يخفـى مـا في هـذا الأمـر مـن اختـزال للتركيـب النحـوي في المعـاني النحويـة التـي يؤديهـا (عبـد الدايـم، 2006، ص 208، 209).

والقرائـن في حـدّ ذاتهـا لا تكـون نظريـة؛ وإنّمـا الحديـث عـن تضافرهـا وتكاملهـا في أداء الـدلالات النحويـة هـو الـذي يمكـن أنْ يُمثّـل نظريـة تفـسّر التركيـب اللغـوي (عبـد الدايـم، 2006، ص 231)، وإذا كان تمـام قـد اختـار لهـا اسـم "القرائـن" اعتـمادًا عـلى قيامهـا بإفـادة الدلالـة النحويـة أو مشـاركتها في ذلـك، فالحقيقـة أنّ وصـف هـذه العنـاصر أو "السـمات اللغويـة" بالقرينـة قـد ورد في الـتراث العـربي بقـدَر، أي في مواضـع دون أخـرى، فالقرينـة لا تمثـل مطلـق السـمة؛ وإنّمـا تمثـل "السـمة الفارقـة" أي التـي تُوَظَّـف في التفريـق بـين مـا يحتـاج إلى تفريـق (عبـد الدايـم، 2006، ص 210).

وللتوضيـح أكـثر يقـدّم عبـد الدايـم مثـال (الرتبـة) فإنّهـا تـرد قرينـة عـلى الوظيفـة النحويـة، كالابتـداء والفاعليـة، وغيرهـما، في حـال مـن ثـلاث أحـوال؛ وهـي حـال غيـاب علامـة الإعـراب وعلامـات النـوع والعـدد؛ فـلا تكـون قرينـة مـع وجـود علامـة الإعـراب؛ أي إنّهـا تـرد قرينـة بنسـبة لا تُجـاوزُ ثُلُـثَ مَـرّات ورودهـا، وهـذا يفـسّر قلـة اسـتخدام مصطلـح "القرينـة" مـع الرتبـة؛ فالقدمـاء لا يصفونهـا بالقرينـة إلّا حـال ورودهـا قرينـة ويمتنعـون عـن هـذا المصطلـح في غـير هـذه الحـال، وقـد اعتمـد الـتراث العـربي "العلامـة الإعرابيـة" فارقـا أساسـيا بـين المواقـع النحويـة دون غيرهـا مـن السـمات النحويـة التـي لا تـرد "قرينـة" (سـمة فارقـة) إلّا في بعـض الحـالات دون بعـض، وورُود (الرتبـة) قرينـة يُضيّـع دلالـة لغويـة أخـرى كانـت تَـرد لهـا؛ إذ تفقـد قيمتهـا البلاغيـة التـي تظهـر في الأغـراض البلاغيـة المختلفـة للتقديـم والتأخـير (عبـد الدايـم، 2006، ص 227).

ويضيـف عبـد الدايـم مفرقـا بـين علامـة الإعـراب و"القرينـة"، أنّ علامـة الإعـراب لا تفيـد إلا في بيـان الموقـع النحـوي الخـاص؛ أي تقتـصر عـلى هـذا الـدور ولا تنقـل إلى غـيره

مـن الأدوار، وقـد تُفـرّغ مـن دلالتهـا فقـط؛ فيـزول عنهـا كونهـا علامـة عنـد أمـن اللبـس، كـما في قولهـم (خـرقَ الثـوبُ المسـمارَ)، أمّـا "القرينـة" فـترد لـه ولكثـير مـن الجوانـب النحويـة؛ فهـي تـرد لمـا يـلي (عبـد الدايـم، 2006، ص 228):

- للمعنـى النحـوي الخـاص (الـذي تـرد لـه علامـة الإعـراب) كالفاعليـة والمفعوليـة...، كـما في قـول النحـاة: "فـإنْ كان قرينـة معنويـة أو لفظيـة جـاز ذلـك وفاقًـا، نحـو: أكل الكمـثرى مـوسى، وأضنـتْ سُـعدى الحمـى، وضربـت مـوسى سـعدى، وضرب مـوسى العاقـل عيـسى" (السـيوطي، 1998، ص 515/1).

- المعنـى النحـوي لـلأدوات (والـذي لا تـرد لـه علامـة الإعـراب أصـلا)؛ كـما في قـول النحـاة عـن معنـى التبعيـض الـذي يـرد لـه حـرف الجـر "مِـن"؛ يقـول النحـاة: "التبعيـض، وعلامتـه أنْ يصلـح مكانهـا "بعـض"؛ كقولـك: أخـذت مـن المـال، وقـال المـبرد هـي لابتـداء المـكان، أيضـا، والتبعيـض مسـتفاد بقرينـة" (العُكْـبَري، 1995، ص 354/1).

- المعنـى الـصرفي للكلـمات؛ ومـن ذلـك قـول النحـاة عـن زمـن المضـارع نقـلا عـن أبي حيـان: "ومـن القرائـن المخلصـة للحـال وقوعـه في موضـع نصـب عـلى الحـال، نحـو جـاء زيـد يضحـك" (السـيوطي، 1998، ص 42/1).

- الحـذف؛ وهـو مـا يقـرّره النّحـاة مـن أنّـه "يجـوز حـذف عامـل الفاعـل لقرينـة كأن يجـاب بـه نفـي أو كزيـد في جـواب مـا قـام أحـد أو مـن قـام؟" (السـيوطي، 1998، ص 578/1).

ومنـه فإنّـه لا يخفـى أن القرينـة بهـذا التعـدد في الاسـتخدام أوسـع مـن العلامـة الإعرابيـة التـي تسـتقل ببيـان العلاقـة النحويـة (المعنـى النحـوي)؛ إذ القرينـة ليسـت للقيـام بمـا تقـوم بـه علامـة الإعـراب فقـط، وإنّمـا هـي أوسـع اسـتخدامًا مـن علامـة الإعـراب التـي تقتـصر عـلى بيـان مواقـع التركيـب النحويـة وفصـل مـا يحتـاج إلى فصـل.

2-2-1- أدلة الكشف عن المعنى النحوي:

في قراءتـه للـتراث يـرى "عبـد الدايـم" أنّ القدمـاء لم يدركـوا وظيفـة العلامـة الإعرابيـة فحسـب؛ بـل أدركـوا أيضًـا كلّ السـمات اللغويـة وغـير اللغويـة التـي تقـوم مـن خلالهـا

عملية التواصل اللغوي؛ لقد قرّروا أنّ سمات الرتبة والعدد والمعنى والإشارة والحال، تسدّ في بيان (المعنى النحوي) مسدّ الإعراب، إذا ما غاب وتغني غناءَه (عبد الدايم، 2006، ص 201)؛ يقول ابن جني (ت392هـ): "باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإنْ قلت: فقد تقول ضرب يحيى بُشرى، فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتّفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإنْ كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيى كُمَّثرَى: لك أنْ تقدّم وأنْ تؤخّر كيف شئت؛ وكذلك ضربَتْ هذا هذه، وكلّم هذه هذا؛ وكذلك إنْ وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرّف؛ نحو قولك: أكرمَ اليَحْيَيان البُشْرَيَين، وضرب البشريين اليحيَوْن، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس؛ فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه؛ لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت؛ لأنّ في الحال بيان لما تعني، وكذلك قولك: ولدَتْ هذه هذه، من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة، غير منكورة" (ابن جني، 1999، ص 35/1).

فهذا النص يؤكد أنّ القدماء كان لهم تصور متكامل عن السمات اللغوية التي تستخدم قرائن عن "المعنى النحوي" إذ نلاحظُ في نص ابن جني أنّه يثبت بيان المعنى النحوي بسمات اللغة المختلفة، وأنّه يثبت تكامل هذه السمات "لغوية وحالية" وعدم اقتصار الأمر على علامة الإعراب، كما أنّه فرّق بين ثلاثة أنواع من السمات النحوية؛ فجعل أصل الإبانة للإعراب، ثمّ جعل من ورائه سمات العدد والنوع والحال والإشارة ومن ورائها سمة الرتبة، ويُظهر ترتيب هذه السمات من أنّنا لا نبحث عن سمات أخرى حتى نفتقد سمة الإعراب النحوية، ولا نلجأ إلى الرتبة حتى نفقد سمة الإعراب وسمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال.

- ومنه يتصور الدوال على "المعنى النحوي" كما يلي:

2-2-1-1- الدّال الأساسي لبيان المعنى النحوي:

وهو السمة الأساسية وتتمثل في علامة الإعراب، ويرجع عدّ "العلامة الإعرابية" دالا أصيلا إلى اقتصار عملها النحوي على بيان المواقع النحوية وتمييز بعضها عن بعض، ويتضح فهم النحاة لذلك من تسميتهم لها بالعلامة، وتختلف العلامة عن القرينة؛ في أنّ العلامة نص أصيل في دلالتها، أمّا القرينة فهي سمة مقارنة "قرينة" يُستعان بها عند غياب ما هو نصّ في الدلالة، وبناء على هذا الفرق، لم يصف القدماء العلامة الإعرابية بالقرينة اعتمادًا على أنّها نصّ في المعنى النحوي، أمّا ما سواها فإنّنا نلجأ إليه ليكون علامة تكميلية أو بديلة على المعنى النحوي (عبد الدايم، 2006، ص 202، 226)، كما أنّه يقال للسمة اللغوية إنّها "علامة" إذا كانت نصا فيما تدل عليه؛ كالتاء التي هي نص في التأنيث، والألف والنون التي هي نص في التثنية، وعلامة الإعراب التي هي نص في حالة الإعراب.

2-2-1-2- الدّوال التكميلية:

نلجأ إليها عند غياب الدال الأساسي، وهي سمات غير أساسية في بيان المعنى النّحوي، وليس أصلها الدلالة على الموقع النّحوي، ولكنها تُستخدمُ بعد غياب الدال النّحوي الأصلي (علامات الإعراب)، فهي مكمّلة لعمل العلامة الإعرابية، وهي سمات لغوية أو قرائن ترد دون أن تكون نصّا مقصودا إلى ذلك، ولكنها تستخدم بشكل تكميلي أو بديل لإفادة ما تفيده العلامة عند غيابها، أي إنّها لا تتم المبادرة إليها إلا عند هذا الغياب، وتتمثّل هذه الدوال في (العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال)، مما ذكره ابن جني، من عناصر لغوية أو غير لغوية تُؤدي ما تؤدّيه علامة الإعراب عند غياب هذه العلامة (عبد الدايم، 2006، ص 203، 226).

2-2-1-3- الدّال البديل:

وهو دال الرتبة الذي يعدّ الملجأ الأخير إذا فقدنا كلًّا من الدال الأساسي المتمثل في الإعراب والدوال التكميلية، وقد أَطلق على "الرتبة" اسم (الدال البديل) لأنّه

يـرى أنّـه يَفـترق عـن الأوّلـين الأسـاسي والتكميـلي في أمـر مهـم؛ وهـو أنّـه يقـوم بوظيفـة بلاغيـة في المقـام الأوّل، وقـد اسـتعير للدلالـة النّحويـة عنـد غيـاب الـدوال النّحويـة، ومـن ثَـمّ لا نبـادر إليـه قبـل أنْ نسـتوفيَ كلّ الـدوال الممكنـة الأخـرى، ولا يخفـى أنّـه يفقـد قيمتـه البلاغيـة عندمـا يـرد لبيـان المعنـى النحـوي؛ فـلا نتكلـم عـن قيمـة التقديـم البلاغيـة للفاعـل عـلى المفعـول أو المبتـدأ عـلى الخـبر، والمهـم عنـده أنّنـا لا نلجـأ إلى الـدال المكمّـل إلّا إذا أُفتقـد الـدّال الأسـاسيّ، ولا نلجـأ إلى الـدّال البديـل إلّا إذا أُفتقـد كلّ مـن الـدّال الأسـاسي والـدال التكميـلي (عبـد الدايـم، 2006، ص 203).

فالـدال البديـل أو المسـتعار هـو دال غـير نحـوي ابتـداء؛ ولكنـه اسـتعير ليُـؤدِّي مـا حقّـه أنْ يـؤدّى بـدال نحـوي؛ فالرتبـة أصلهـا أنْ تـرد في اللغـة لأغـراض بلاغيـة، وتسـتعار بعـد تفريغهـا مـن قيمتهـا البلاغيـة؛ لتكـون بمثابـة الـدال النحـوي أو بديـلا عنـه، ويعنـي أنهـا بديـل أنّـه لا تجتمـع معـه؛ إذ تعـود إلى دلالتهـا البلاغيـة متـى توفّـر الـدّال الأصـلي أو المكمّـل، ولم تُجعـل العنـاصر غـير اللغويـة التـي تـؤدّي مـا تؤديـه علامـة الإعـراب بديـلا مسـتعارا؛ لأنّهـا لا تسـتخدم لغـرض تُفـرَّغُ منـه وتُجعـل لبيـان المعنـى النحـوي؛ وإنّمـا تكـون مطلقـة عـن آداء معنـى مـا حتـى يحتـاج إليهـا التركيـب لبيـان المعنـى النحـوي فتصـير قرينـة عليـه.

هـذا النّـوع مـن الأدلـة (الأسـاسي والمكمـل والبديـل) يُطلـق عليـه عبـد الدايـم "نظـام السـمات" وهـو نظـام أداء المعنـى النحـوي، مـن خـلال العلامـة والقرينـة اللذيـن يمثـلان نوعـين للسـمة اللغويـة يـؤدي أولهـما المعنـى النحـوي نصـا، ويقـوم الثـاني مقامـه عنـد غيـاب الأول (عبـد الدايـم، 2006، ص 225)، فالوسـيلة التـي تسـتخدم لبيـان الإعـراب هـي السـمات التـي توظـف علامـة عـلى المعنـى النحـوي أو قرينـة لـه، فالسـمات اللغوية تنقسـم إلى علامـات وقرائـن، ويقـال للسـمة اللغويـة إنّهـا (علامـة) إذا كانـت نصـا فيـما تـدل عليـه؛ كالتـاء التـي هـي نـص في التأنيـث، والألـف والنـون التـي هـي نـص في التثنيـة، وعلامـة الإعـراب التـي هـي نـص في حالـة الإعراب...إلـخ، ونظـام السـمة اللغويـة (الـذي يشـمل العلامـة والقرينـة) لا يزيـد عـن كونـه نظامـا لبيـان المعنـى النّحـوي، وهذا

يعني أنّ هناك أنظمة أخرى في التركيب تساهم في تحديد المعنى النحوي، وهذا ما سنتطرق له في العناوين اللاحقة.

2-2-2- أنظمة التركيب ودورها في تحديد المعنى النحوي:

قبل الحديث عن هذه الأنظمة التي استخرجها عبد الدايم من التراث النحوي، حري بنا أنْ نتطرق إلى نظرته لمفهوم "النظام"، وما الفرق بينه وبين "النظرية"، فالنظام هو تلك القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي اطّردت وشكّلت ظاهرة ما، والأنظمة النحوية تمثل القوانين الكلية الحاكمة للظاهرة النحوية، والتي تندرج تحتها مختلف قواعد التركيب النحوي للعربية (عبد الدايم، 2006، ص 16، 195)؛ والفرق بين الأنظمة والنظريات هو كون الأنظمة هي تلك الأوجه التي ترد عليها أفراد الظاهرة وتحْكُمُها، والنظريات هي تلك الفروض الذهنية التي يضعها العلماء في تحديدهم للأنظمة (عبد الدايم، 2006، ص 33).

وإذا كانت العلامة الإعرابية والقرائن (مكملة أو بديلة) لم تُفسّر أكثر من جزء من نظام الإعراب، وهو جزء الوسيلة التي يتم بها أداء "المعنى النحوي" دون أن تفسّر بقية الأنظمة النحوية أو حتى الاستثناءات التي ترد على هذا الجزء من النظام (عبد الدايم، 2006، ص 231)، فإنّه من جهة أخرى لا يمكن أنْ يخضع التركيب في العربية لنظام واحد ولا مجموعة متساوية من الأنظمة؛ وإنّما لعدد من الأنظمة ذوات مستويات مختلفة، ويُراد بالمستويات المختلفة أنْ يكون بعضها أساسيا وبعضها غير أساسي مثلا، وترجع ضرورة تعدّد الأنظمة في التركيب النّحوي إلى أنّ له عدة جوانب يحكم كل جانب منها نظام يرد لها بشكل أساسي، وأنظمة أخرى تمثل شيئا أقرب إلى الاستثناءات على هذا النظام الأساسي (عبد الدايم، 2006، ص 218، 219).

2-2-2-1- الأنظمة الأساسية في أداء المعنى النحوي:

يرى محمد عبد الدايم أنّ النظام الأساسي للتفسير النحوي هو نظام العمل، وهو نظام العلاقة الأساسي الجامع، وليس ثمة نظام تتعلق به هذه الكلمات سواه (عبد

الدايـم، 2006، ص 219)، وقـد صاغـه النّحـاة بجعـل بعـض الكلـمات عوامـل وبعضهـا معمـولات تقتضيهـا هـذه العوامـل، واسـتغرقوا بهذيـن النوعـين كلّ كلـمات التركيـب، فمفهـوم العمـل هـو النظريـة الأساسـية، وهـو يمثـل فعليـا نظريـة لكونـه فرضـا وضعـه النحـاة لتفسـير تركيـب الجملـة؛ إذ افـترض النّحـاة أنّ الكلـمات تـرد في الجملـة وفـق قانـون العمـل فبعضهـا يـأتي عاملـا بمعنـى أنّـه مقتـض لغـيره، وبعـض آخـر يـرد وفقـا لهـذا العمـل أو الاقتضـاء بـوروده معمـولا، ولا يخفـى أن هـذا الفـرض الـذي وضعـه النحـاة يعكـس النظـام أو القانـون الـذي يحكـم تركيـب الجملـة، وهـو في الحقيقـة لا يقتـصر عـلى تفسـير الحـركات الإعرابيـة فقـط، بـل يقـوم كذلـك بتفسـير مختلـف جوانـب التركيـب مـن تعلّـق وإعـراب ومطابقـة وترتيـب... إلـخ (عبـد الدايـم، 2006، ص 237).

ولا يـرى مانعًـا في أنْ نعتمـد مصطلـح "التعليـق" فهـو لا يخـرج عـما يقـرّره العمـل؛ إذ ليـس العمـل إلا اقتضـاء بعـض الكلـمات لبعـض يجعـل منهـا تركيبًـا لا مجـرد مفـردات متتابعـة، كـما أنّ التعليـق يتـمّ في ضـوء مـا بـين الكلـمات مـن اقتضـاء تحكمـه تفصيـلات العمـل، فالظـلال المنطقيـة للمصطلـح التعليمـي "العمـل" الـذي لا يخـرج عـن معنـى الاقتضـاء أو معنـى التعليـق هـي التـي جعلتـه يبـدو مخالفـا في الظاهـر عـلى الرغـم مـن عـدم اختلافهـما في الحقيقـة.

2-2-2-2- الأنظمة غير الأساسية في أداء المعنى النحوي:

اللغـة العربيـة اشـتملت عـلى أنظمـة أخـرى غـير نظـام العمـل، لأنّهـا تحتـاج إلى نظريـات أخـرى تفسّرهـا؛ نحـو: (الحمـل عـلى المعنـى، والتضمـين، والاتسـاع، والنيابـة، والاتبـاع، والتخفيـف، والمناسـبة...إلخ) (عبـد الدايـم، 2006، ص 238)، ويصنّـف "عبـد الدايـم" هـذه المفاهيـم التـي تمثّـل نظريـات تنضـاف إلى نظريـة العمـل في ثلاثـة أنمـاط فرعيـة تكمّـل نظريـة العمـل أو تـرد بديـلا عنهـا.

2-2-2-2-1- الأنظمة المكمِّلة:

هـي أنظمـة تتصـل بالنظـام الأسـاسي وتُعـدّ اسـتثناء عليـه، كـما أنّهـا أنظمـة عارضـة

تطرأ على نظام الجملة الأساسي الذي يتمثل في "التعليق" أو العمل وفق تعبير عموم النحاة، وتأتي هذه الأنظمة لتطويع المادة المروية لنظام العمل؛ إذ لولا هذه الأنظمة أو المفاهيم لما جَرَت المادة المروية على نظام العمل (عبد الدايم، 2006، ص 58، 239)، ويصفها عبد الدايم بـ"الفرعية" لكونها أقلّ وروداً في اللغة من النظام الأساسي للعلاقة ولا تُعالجُ إلّا عددا قليلا من الظاهرة لا يُقارن بما يعالجه النظام الأساسي، كما وصفها بـ"التكميلية" لعدم خروجها عن نظام العمل كلية، وإنّما تتصل به؛ إذ تمثل صورة خاصة من صوره، وتتمثّل هذه الأنظمة الفرعية التكميلية في أنظمة (الحذف، والتقدير، والزيادة، والتنازع، والاشتغال، والنيابة، والإضمار، والاستتار، والتضمين، والحمل على المعنى، والاتساع... إلخ) (عبد الدايم، 2006، ص 220 - 224).

2-2-2-2-2- الأنظمة البديلة:

وهي ترد بدلًا من نظام العمل، ولا تطوّع المادة المروية لنظام العمل؛ كما تفعل الأنظمة الـمُكمِّلة، وإنّما تستبدلُ بنظام العمل والعلاقات النحوية نظامًا صوتيًا يَحكم التركيب أو يحكم ما ورد فيه من حركة على الحرف الأخير لبعض الكلمات، كما هو الأمر مع أنظمة (الاتّباع، والتخفيف، والمناسبة)؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تقوم بإخضاع المادة المروية لقواعد نظام العمل وتفصيلاته وإنّما تقترح التفسير الصوتي بديلا حاكما للظاهرة اللغوية في التركيب (عبد الدايم، 2006، ص 59)، وهي مجموعة من الأنظمة تتصل بأداء "المعنى النحوي"، ولكنها تعد استثناءات على علامة الإعراب التي وردت وفقا لهذه الأنظمة لا وفقا للموقع النحوي؛ وتفصيل ذلك:

- نظام الاتّباع: وهو نظام يُعد استثناء على نُظم أداء المعاني النحوية الأساسية أو البديلة؛ ويتمثّل في عدم موافقة علامة الإعراب لمقتضيات "المعنى النّحوي"، ووروده وفق نظام الاتباع، وقد أشار ابن جني (ت392هـ) إلى أنّ حركة الاتباع طارئة على حركة الإعراب؛ يقول: "والضرب الذي هجمت فيه الحركة على الحركة

مـن غـير قيـاس، وهـو كبيـت الكتـاب، وقـال: اِضْرِبِ السـاقينِ إِمِّـكَ هابـل، وأصلـه امِّـكِ هابـل، إلا أنّ همـزة "أمـك" كُسرت لانكسـار مـا قبلهـا... فهـذا شـاذ لا يقـاس عليـه" (ابـن جنـي، 1999، ص 141/3)، ويقـوم نظـام الاتبـاع في بنيـة الكلمـة مثلـما يقـوم في آخرهـا؛ ولا يقتـصر عـلى حركـة الإعـراب.

- نظـام المناسـبة: مثـل الحركـة التـي تـرد لمناسـبة يـاء المتكلـم؛ وتغلـب حركـة الإعراب وتمنعهـا مـن الظهـور، ويعكـس هـذا النظـام اسـتثناء عـلى أداء المعـاني النحويـة بالعلامـة الأساسـية (عبـد الدايـم، 2006، ص 232)، يقـول ابـن هشـام (ت761هــ): "يـاء المتكلّـم تسـتدعي انكسـار مـا قبلهـا لأجـل المناسـبة، فاشـتغال آخـر الاسـم الـذي قبلهـا بكـسرة المناسـبة منـع مـن ظهـور حـركات الإعـراب فيـه" (ابـن هشـام، 2004، ص 56).

- **نظـام التخفيـف:** مثـل التحريـك بالحركـة لالتقـاء السـاكنين، نحـو قولـك: "قُـمِ اللَّيـلَ"، حُرّكـت الميـم بالكـسر لالتقـاء السـاكنين، ومنهـا إسـكان الاسـتثقال نحـو مـا حكـوا في شـعر امـرئ القيـس في قولـه: (فاليـوم أشربْ غـير مسـتحقب...)، كـما يـرد في مسـائل كثـيرة غـير هـذه، في إعـراب أو بنيـة الكلمـة، وهـو يمثـل نظامـا طارئـا أو معترضـا عـلى النُظـم الأساسـية أو المكملـة للمعـاني النحويـة، فتغيـب حركـة الإعـراب في بعـض السـياقات لتظهـر حركـة خفيفـة أو سـكون اسـتجابة لنظـام التخفيـف (عبـد الدايـم، 2006، ص 233)، وقـد جمـع ابـن الـسراج (ت316هــ) بحسـه اللغـوي عـددًا مـن هـذه الاسـتثناءات عـلى الحركـة، منهـا "مـا يُحـرّك مـن السـواكن في أواخـر الكلـم ومـا يُسـكّن مـن المتحـركات، ومـا تُغـيّرُ حركتـه لغـير إعـراب، ومـا يحـذف لغـير جـزم" (ابـن الـسراج، 1996، ص 365/2).

فهـذه الأنظمـة تُعـدّ اسـتثناء عـلى نظـم أداء المعـاني النحويـة الأساسـية والبديلـة، وهـي عمومـا تتمثّـل في عـدم موافقـة الحركـة لمقتـضى "المعنـى النحـوي"، ووروده وفـق متطلبـات هـذه الأنظمـة.

وفي الأخـير يؤكّـد عبـد الدايـم أنّ هـذه الأنظمـة المذكـورة ليسـت كلّ مـا في لغتنـا مـن أنظمـة، وإنّمـا غايتـه أنْ يُعيـد تصـوّر هـذه المفاهيـم التـي تـتردّد في تراثنـا والتـي

استخدمت عند بعض روادنا اللغويين بوصفها "قرائن" في حين يراها هو "أنظمة" (عبد الدايم، 2006، ص 233، 234).

إنّ ما قدّمه محمد عبد العزيز عبد الدايم من قراءات للتراث اللغوي بصفة عامة والتراث النّحوي بصفة خاصة، لتقف بصفة موازية لما قدمه تمام حسان في سبعينيات القرن العشرين، فهما انطلقا من الحاجة إلى عرض ما في تراثنا اللغوي من أفكار ومفاهيم لغوية رائدة؛ لأنّه لا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معيّن إلّا إذا كان ثمّة تحديد دقيق لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللغوي المعاصر، وافترقت قراءة عبد الدايم عن قراءة تمام للتراث، في أنّها لا تدعي لنفسها أكثر من ضبط مفاهيم التراث، وتصنيف أنظمته إلى أساسية وتكميلية وبديلة، وتنظيمها، وبيان موقع بعضها من بعض، في إطار نظرية النحو العربي الكلية، إلا أنّ هذه المحاولة لا تزال بحاجة إلى المزيد من الضبط من حيث المصطلحات والمفاهيم، وهو مما يفتح أبوابا للباحثين المهتمين بالتراث اللغوي ونظرياته.

الخاتمة

في ختام هذا العمل نستطيع أن نقول:

- قليلةٌ هي تلك الدراسات الحديثة التي حاولت أنْ تُخرج لنا اجتهادات جديدة تختلف، ولو قليلا، عن اجتهادات القدماء وما سطّروه من أسس قام عليها صرح النّحو العربي، وكانت نظرية تضافر القرائن لتمام حسان، ومفاهيم الأدلة أو الأنظمة، بأنواعها، لمحمد عبد العزيز عبد الدايم، أهمّ المحاولات التي قدّمت تفسيرات جادة لأنظمة اللغة العربية الفصحى.

- الكشف عن المعنى النحوي، وتحديد الأدلة أو الأنظمة التي تُعَيّنه أهم هدف سعت إليه الدراسات النحوية القديمة والحديثة.

- "المعنى النّحوي" الذي هو المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات، هو المعنى الذي لا يتحقق إلا في التركيب، وقد أدرك القدماء هذا المفهوم وبنوا عليه الأبواب النّحوية، وإنْ لم يضعوا تعريفًا واضحًا

للمعنى النحوي، فإنّهم أدركوا الفروق الدقيقة بينه وبين المعاني الأخرى كالمعنى المعجمي، والمعنى السياقي...إلخ، أمّا المحدَثون فيعود لهم الفضل في ضبط مفهومه الاصطلاحي، وحصر الوسائل التي تُبيّنه.

- يتحدد المعنى النحوي أو المعنى الوظيفي، كما يسمّيه تمام حسان، في نظرية "تضافر القرائن" بمجموعة من الأدلة أو القرائن اللفظية والمعنوية، بينما يرى عبد الدايم أنّ هناك أدلة وأنظمة أساسية يمكن أنْ تكون كافية لوحدها في تحديد المعنى النحوي لعناصر التركيب، ولا نلتفت إلى الأدلة (المكملة والبديلة) إلا في حال غياب الأساسية.

- اعتمد النحاة القدامى على السمات اللغوية وغير اللغوية في تحديد "المعنى النحوي" ولم يقتصروا على الإعراب فحسب؛ وهذا واضح في تعريفاتهم للأبواب النحوية وبيانهم لشروطها وأحكامها.

- التراث اللغوي العربي في جانبه النّحوي لم يقف على نظام نحوي واحد (وهو نظام العامل)؛ وإنّما وقف كذلك على مختلف الأنظمة النّحوية الأخرى؛ منها ما يكمل نظام العامل الأساسي، ومنها ما يرد بديلا لنظام العامل كلية.

- يمكن أنْ تكون قراءات عبد الدايم للتراث اللغوي بصفة عامة والنحوي بصفة خاصة، منصة تنطلق من أرضيتها الكثير من البحوث الأصيلة والمبتكرة؛ ذلك أنّها محاولة جديدة وجادة انبنت على استنطاق التراث في ضوء مناهج علم اللغة الحديث.

قائمة المصادر والمراجع

- ابـن هشـام، جـمال الديـن الأنصـاري. (2004). شرح قطـر النّـدى وبـلّ الصـدى، مُحـي الدّيـن عبـد الحميـد، محمّـد. سـبيل الهـدى بتحقيـق شرح قطـر النّـدى. القاهـرة: دار الطّلائـع.
- أنيس، إبراهيم. (1978). من أسرار اللغة. (ط6). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- بكـر، محمـد صـلاح الديـن. (1981). المعنـى النحـوي مفهومـه ومكوناتـه. مجلـة الحصـاد في اللغـة والأدب. *1(1)*: 140- 174.
- حسان، تمم. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- ـــــــــــــ (1979). القرائـن النّحويـة واطـرح العامـل والإعرابـين التقديـري والمحـلي. مجلـة اللسـان العـربي. *11 (1)*: 63-24.
- التوحيـدي، أبـو حيـان. (دت). الإمتـاع والمؤانسـة. بـيروت: منشـورات دار مكتبـة الحيـاة.
- الجرجـاني، عبـد القاهـر. (1984). دلائـل الإعجـاز. محمـود محمـد شـاكر(محرر). القاهـرة: مكتبـة الخانجـي.
- ابـن جنـي، عثـمان. (199). الخصائـص. محمـد عـلي النجـار (محـرر). (ط4). القاهـرة الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب.
- حماسة عبد اللطيف، محمد. (1996). بناء الجملة العربية. القاهرة: دار الشروق.
- ـــــــــــــ. (1984). العلامـة الإعرابيـة في الجملـة بـين القديـم والحديـث. القاهـرة: مكتبـة المقـري.
- خليـل، حلمـي. (1993). الكلمـة دراسـة لغويـة معجميـة. (ط2). الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة.
- الراجحي، عبده. (دت). فقه اللغة في الكتب العربية. بيروت: دار النهضة العربية.
- الزجاجـي، أبـو القاسـم. (1979). الإيضـاح في علـل النّحـو. مـازن المبارك(محـرر). (ط3). بـيروت: دار النفائس.

- زويـن، عـلي. (1986). منهـج البحـث اللغـوي بـين الـتراث وعلـم اللغـة الحديـث. بغـداد: دار الشـؤون الثقافيـة العامـة.
- ابـن الـسراج، أبـو بكـر. (1996). الأصـول في النّحـو. عبـد الحسـين الفتـلي. (محـرر). (ط3). بـيروت: مؤسسـة الرسـالة.
- سـوب لي، إن. (1998). الفصائـل النحويـة في اللغـة العربيـة. رسـالة دكتـوراه، الجامعـة الأردنيـة، عَـمّان.
- السـيوطي، جـلال الديـن. (دت). المزهـر في علـوم اللغـة وأنواعهـا. محمـد بـك (محرر). (ط3). القاهـرة: مكتبـة دار التراث.
- _____. (1998). هَمْـع الهوامـع في شرح جمـع الجوامـع. أحمـد شـمس الديـن. بـيروت: دار الكتـب العلميـة.
- الشريـف، محمـد صـلاح الديـن. (1979). النّظـام اللغـوي بـين الشّـكل والمعنـى مـن خـلال كتـاب تمـام حسـان اللغـة العربيـة معناهـا ومبناهـا. حوليـات الجامعـة التونسـية. (ع17): 193- 229.
- العارف، عبد الرحمن. (2002). تمام حسان رائداً لغوياً. القاهرة: عالم الكتب.
- عبـد الدايـم، محمـد عبـد العزيـز. (2006). النظريـة اللغويـة في الـتراث العـربي. القاهـرة: دار السـلام للطباعـة والنـشر والتوزيـع.
- عطـا، محمـد مـوسى. (1992). مناهـج الـدّرس النّحـوي في العـالم العـربي في القـرن العشريـن. رسـالة دكتـوراه، الجامعـة الأردنيـة.
- العكـبري، أبـو البقـاء. (1995). اللبـاب في علـل البنـاء والإعـراب. خـازي مختـار طليمات (محـرر). بـيروت، دمشـق: دار الفكـر المعاصر.
- الكراعـين، أحمـد نعيـم. (1993). علـم الدلالـة بـين النظريـة والتطبيـق. بـيروت: المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنـشر والتوزيـع.
- المسـدي، عبـد السـلام، الطرابلـسي، عبـد الهـادي. (1985). الـشرط في القـرآن الكريـم عـلى نهـج اللسـانيات الوصفيـة. تونـس: الـدار العربيـة للكتـاب.

- مصطفى، إبراهيم. (1992). إحياء النّحو. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- النجار، لطيفة إبراهيم. (1994). دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها. عَمّان: دار البشير.